جرائم حزب البعث ضد الكرد الفيلية

اسراء علي مراد

د. عبد الله حميد العتابي

جرائم حزب البعث ضد الكرد الفيلية

اسراء علي مراد

د. عبد الله حميد العتابي

الخلاصة:

"تهدف الدراسة الى ابراز حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق والتصفيات السياسية القاسية بحق الكرد الفيلية، حيث تعرضت هذه الأقلية لاضطهاد منهجي بسبب انتمائها العرقي والمذهبي. بدأت حملة التصفيات في سبعينيات القرن الماضي، حيث اتهم النظام الكرد الفيلية بالتجسس لصالح إيران خلال فترة التوترات العراقية الإيرانية. تم تهجير آلاف العائلات الكردية الفيلية قسراً من بيوتهم، وتمت مصادرة ممتلكاتهم، وتجريدهم من الجنسية العراقية. لم تقتصر هذه الانتهاكات على التهجير فحسب، بل شملت أيضًا الاعتقالات التعسفية والإعدامات الجماعية. اختفى العديد من الشبان الفيلية قسرًا، ولم يعرف مصيرهم حتى اليوم. كانت هذه الحملة جزءاً من استراتيجية أوسع للنظام البعثي تهدف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للمناطق الحدودية وضمان السيطرة الكاملة للحكومة المركزية، استمر نظام حزب البعث في اضطهاده للكرد الفيلية طوال فترة حكمه، مع تفاقم الأوضاع خاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨). اتهم النظام البعثي الكرد الفيلية بالولاء لإيران نظرًا لانتمائهم للمذهب الشيعي، مما جعله يعتبرهم تهديدًا داخليًا لأمن الدولة. قامت السلطات باعتقالات جماعية في صفوف الكرد الفيلية، وتعرض المعتقلون للتعذيب وسوء المعاملة في السجون، وغالبًا ما كانت تُصدر بحقهم أحكامًا بالإعدام دون محاكمات عادلة، بالإضافة إلى ذلك، عمد النظام إلى تشويه الهوية الثقافية للكرد الفيلية من خلال حظر استخدام اللغة الكردية ومنعهم من ممارسة تقاليدهم وثقافاتهم. تم تغيير أسماء القرى والمدن التي يسكنها الكرد الفيلية إلى أسماء عربية في محاولة لطمس هويتهم. كما تعرضت النساء والأطفال لنفس درجات الاضطهاد، حيث فقد الكثيرون أفراد عائلاتهم بين ليلة وضحاها دون أي معلومات عن مصيرهم، انتهت فترة حكم البعث بسقوط النظام في عام

٢٠٠٣، ليكتشف بعدها حجم المأساة التي عاشها الكرد الفيلية. وجدت المقابر الجماعية التي تضم رفات العديد من ضحايا الإعدامات، وتم الكشف عن الوثائق التي تؤكد الجرائم المرتكبة بحقهم. بالرغم من التغيرات السياسية التي شهدها العراق بعد سقوط النظام، لا يزال الكرد الفيلية يعانون من تبعات تلك الحقبة الأليمة، حيث يواصلون السعي لاستعادة حقوقهم وممتلكاتهم وجنسياتهم التي سُلبت منهم ظلماً.

Abstract:

The study aims to highlight the rule of the Arab Socialist Ba'ath Party in Iraq and the severe political purges against the Fayli Kurds, who faced systematic persecution due to their ethnic and religious affiliations. The campaign of purges began in the ١٩٧٠s, accusing Fayli Kurds of spying for Iran during periods of Iraq-Iran tensions. Thousands of Fayli Kurdish families were forcibly displaced from their homes, their properties confiscated, and their Iraqi citizenship revoked. These violations extended beyond displacement to include arbitrary arrests and mass executions. Many Fayli Kurdish youths disappeared forcibly, their fate remaining unknown to this day. This campaign was part of a broader strategy by the Ba'athist regime aimed at altering the demographic composition of border areas and ensuring full control by the central government

The Ba'ath regime continued its persecution of Fayli Kurds throughout its rule, exacerbated during the Iraq-Iran War ١٩٨٠-١٩٨٨ The regime accused Fayli Kurds of loyalty to Iran due to their Shiite affiliation, considering them an internal threat to state security. Authorities conducted mass arrests of Fayli Kurds, subjecting detainees to torture and mistreatment in prisons, often issuing death sentences without fair trials

Additionally, the regime sought to distort the cultural identity of Fayli Kurds by banning the use of the Kurdish language and prohibiting them from practicing their traditions and cultures. Village and city names inhabited by Fayli Kurds were changed to Arabic names in an attempt to erase their identity. Women and children also faced similar levels of persecution, with many losing family members overnight without any information about their fate.

The Ba'ath regime's rule ended with the fall of the system in ٢٠٠٣, revealing the magnitude of the tragedy experienced by Fayli Kurds.

Mass graves containing the remains of many victims of executions were discovered, and documents confirming the crimes committed against them were unearthed. Despite political changes in Iraq after the regime's fall, Fayli Kurds continue to suffer from the consequences of that painful era, striving to regain their rights, properties, and citizenship unjustly taken from them

المقدمة:

وقع الكرد الفيلية ضحية الانقسام القومي والمذهبي الذي دفع بهم إلى الاضطهاد والتهجير والتخوين ومصادرة حقوقهم المشروعة، ومنها حرمانهم من الجنسية العراقية، وتهميشهم من قبل الأنظمة السياسية المتعاقبة، بما في ذلك منع تعيينهم في دوائر الدولة منذ ١٩٦٣ وحتى الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣.

ولعل من النماذج الصارخة لما لحق بالكرد الفيلية من أذى وضرر، حرمانهم من الزواج والتفريق عن أزواجهم قسرا، ويمكن ملاحظة ذلك تحديدا خلال الحرب العراقية الإيرانية، واضطرار بعض العراقيين قسرا إلى تطليق الزوجة الفيلية أو الزوج الفيلي، فضلاً عن منعهم من إكمال الدراسات العليا.

والكرد الفيلية مسلمون شيعة، ويتحدثون بلهجة كردية تختلف عن مثيلاتها في كردستان العراق، ويسكنون في شرقي العراق وتحديدا في أقضية محافظتي ديالى وواسط وفي العاصمة بغداد، إضافةً إلى محافظتي السليمانية وحلبجة بكردستان العراق، في حين يسكن قسم آخر منهم في المناطق الغربية من إيران.

كان الكرد الفيلية يؤملون النفس بنيل حقوقهم بعد الغزو الأميركي للبلاد عام ٢٠٠٣، إلا أن واقعهم ازداد بؤسا وإحباطا نتيجة انقسامهم إلى فئتين على أساس طائفي وقومي، الأولى تدين بالولاء للحكومة العراقية، والثانية لحكومة كردستان العراق.

ويعزو هذا الانقسام إلى الجغرافيا التي ترسم الحدود وتؤثر في الأمر، وعلى إثر ذلك ساهمت الثوابت الجغرافية بصورةٍ أو بأخرى في أن يكون هناك ميل عقائدي أو قومي، مما

زاد في تعقد واقعهم ومستقبلهم دون أي تمثيل سياسي رسمي مثل الأقليات الأخرى سواء في الحكومة العراقية أو الإقليم.

يسعى هذا الفصل لكشف جرائم البعث بحق هذا المكون العراقي وتحري الأسباب التي دفعت نظام صدام لهذه الجرائم، ونتائجها بالوثائق المتوفرة لدى مؤسسة الشهداء العراقية.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في عدة نقاط :

١.نقص الوثائق والأدلة: العديد من الجرائم وقعت في فترات زمنية غير موثقة جيدًا، مما يجعل من الصعب جمع الأدلة والوثائق الدامغة.

٢ .التعقيدات السياسية: تتداخل الجوانب السياسية مع الدراسات التاريخية والجرائم المرتكبة، مما يمكن أن يؤثر على النظرة الشاملة للأحداث.

٣. المناصفة التاريخية: يواجه الباحثون تحديات في الحفاظ على مناصفة التاريخية وعدم التأثر بالمشاعر الشخصية أو الانتماءات السياسية.

٤. الإسهامات العلمية المحدودة: قد تكون هناك قلة في الأبحاث والدراسات العلمية المتاحة حول هذا الموضوع بسبب التحديات المذكورة، مما يقلل من الفهم الشامل للتاريخ والجرائم المرتبطة بهذه الفترة.

هذه النقاط تجعل دراسة جرائم حزب البعث ضد الكرد الفيلية تحديًا كبيرًا للباحثين والمؤرخين.

اهداف الدراسة:

دراسة جرائم حزب البعث ضد الأكراد الفيلية لها أهمية كبيرة من عدة جوانب:

١. الحقائق التاريخية: تساهم في إلقاء الضوء على الأحداث التاريخية والجرائم التي ارتكبتها حكومة حزب البعث ضد الأكراد الفيلية، مما يساعد في فهم تأثيراتها على السياسة والمجتمع في المنطقة.

٢. العدالة والمصالحة: تساعد في تحقيق العدالة من خلال توثيق الجرائم وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة، وتعزز من عمليات المصالحة والتسامح بين الأطراف المتضررة والمجتمع بشكل عام.

٣. الوقاية من تكرار الأخطاء: يمكن استخدام دراسة هذه الجرائم كدرس تاريخي لتفادي تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل، ولتعزيز حقوق الإنسان والحفاظ على السلم والأمن.

٤. تأثيراتها على الهوية الثقافية: تساعد في فهم تأثيرات هذه الجرائم على الهوية الثقافية والسياسية للأكراد الفيلية، وتعزز من أهمية حماية وتعزيز حقوق الأقليات في المجتمعات.

بالتالي، فإن دراسة هذه الجرائم ضرورية لأغراض تاريخية وقانونية واجتماعية، وتساهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة وتسامحًا.

منهج الدراسة:

اقتضت الدراسة استخدام الباحثة المنهج التاريخي الوثائقي لتحليل الوثائق التاريخية المحفوظة في مؤسسة الشهداء لفهم التصفيات السياسية ووضع الاحداث في سياق تاريخي لفهم تسلسلها واثرها على التطورات السياسية والاجتماعية والوصول الى فهم اعمق لتلك الاحداث ودورها في توضيح الحقائق التاريخية لتلك الحقبة.

محاور الدراسة:

تضمنت الدراسة المحاور التالية:

- المقدمة وفيها مشكلة الدراسة وأهدافها واهميتها.
- مدخل تمهيد : تضمن دور النظام البعثي في استهداف الكرد الفيلية (١٩٧٩-١٩٩٠)
- المحور الأول : التهجير القسري.
- المحور الثاني : اعتقال التجّار الفيليين ومصادرة أموالهم.

- المحور الثالث : التغييب في السجون والمقابر الجماعيّة.
- المحور الرابع : إسقاط الجنسيّة العراقيّة عن الكرد الفيلية.
- المحور الخامس : مصادرة الممتلكات والمستمسكات الرسميّة.
- المحور السادس : تطليق الزوجات الفيليات بالإكراه.
- المحور السابع : فرض سياسة التعريب.
- الخاتمة : فيها اهم النتائج التي توصلت اليه الدراسة.

تمهيد:

وقع الكرد الفيلية ضحية الانقسام القومي والمذهبي الذي دفع بهم إلى الاضطهاد والتهجير والتخوين ومصادرة حقوقهم المشروعة، ومنها حرمانهم من الجنسية العراقية، وتهميشهم من قبل الأنظمة السياسية المتعاقبة، بما في ذلك منع تعيينهم في دوائر الدولة منذ ١٩٦٣ وحتى بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣.

ولعل من النماذج الصارخة لما لحق بالكرد الفيلية من أذى وضرر، حرمانهم من الزواج والتفريق عن أزواجهم قسرا، ويمكن ملاحظة ذلك تحديدا خلال الحرب العراقية الإيرانية، واضطرار بعض العراقيين قسرا إلى تطليق الزوجة الفيلية أو الزوج الفيلي، فضلاً عن منعهم من إكمال الدراسات العليا.

- **المحور الاول : التهجير القسري**

تعود بدايات التهجير القسري للمكوّن الفيلي إلى عام ١٩٦٣، ويكمن إرجاعها إلى الأسباب السياسيّة، حيث تعرّضوا للاضطهاد من حكم البعث في الشهور التسعة من الحكم الفاشي الذي ارتكب أبشع الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان على يد ما سمّي آنذاك بـ (الحرس القومي)، وهي ميليشيات حزبيّة بثياب عسكريّة ارتكبت أبشع الجرائم ضدّ الكثيرين من أبناء الشعب العراقي.[١]

ومن أشدّ هذه الإجراءات إلغاء ونكران عراقيّتهم وتهجيرهم إلى الخارج بين فترةٍ وأخرى بشكل غير قانوني وبدون وجه حق وعلى نطاق واسع، خاصّة أعوام (١٩٦٩م و١٩٧١م

و١٩٧٣م)، وبشكلٍ شبه شمولي ومنتظم وعدواني وفي مختلف مناطق العراق في بداية ثمانينيات القرن الماضي حتى عام ١٩٩٠.[٢]

بعد قيام الثورة الإسلاميّة في إيران عام (١٩٧٩) أُذيع بيانٌ من وزارة الداخليّة يطلب فيه من العشائر الكرديّة في بغداد والمحافظات الأخرى مراجعة دوائر الجنسيّة لتزويدهم بشهادات جنسيّة عراقيّة، وقد سمّى البيان العشائر بالاسم.[٣]

وفي اليوم التالي توجّه المئات منهم نحو هذه الدوائر وسجّلوا أسماءهم وعناوينهم وأرقام هواتفهم، وتمّ تنظيم إضبارة لكلّ عائلة، رغم أنّ هذه العوائل هي من سكنة بغداد أباً عن جدّ ولهم أملاكهم وأولادهم الذين خدموا في العسكريّة أي (يحملون هويّة الأحوال المدنيّة ودفتر الخدمة العسكريّة)، وأغلبهم سبق وأن قدّم للحصول على هذه الورقة عشرات المرّات، وقال بعضهم: لقد جاء الفرج أخيراً، ولم تكن هذه العوائل تدري ما يخبّئه المستقبل لهم ولأولادهم.

ومرّت الأيام والأسابيع حتى دخل العام الجديد (١٩٨٠)، ومع الاقتراب من شهر نيسان وتحديداً ذلك اليوم المشؤوم، يوم ولادة البعث في نيسان، حيث كان طلبة الجامعة المستنصريّة يحتفلون رغماً عنهم، بحضور طارق عزيز ومحمد دبدب، في ذلك اليوم انفجرت رمّانة يدويّة على جموع الطلبة، وفي الوقت نفسه أطلق رجال الأمن على شاب اسمه (سمير غلام) وابلاً من الرصاص وألصقوا التهمة به.[٤]

وفي المساء تمّ إلقاء القبض على عائلته المسكينة في دارهم قرب ساحة بيروت في شارع فلسطين، والكاميرا تصوّر مشاهد من رقائق معدنيّة وذخيرة وأسلحة، والمذيع يوجّه اتّهاماته إلى إيران وعملائهم في العراق!!.. ، وقال المذيع: إنّ هذه العائلة المعتدية هي من التبعيّة الإيرانيّة ومن عملاء إيران.[٥]

وعند منتصف الليل بدأت الهجمة الشرسة على العوائل الفيليّة واقتيدت هذه العوائل وحُشرت داخل حافلات كبيرة من دون رحمة ولا شفقة، والأطفال في ملابس النوم يتباكون، ولا تعلم هذه العوائل أين سيكون مصيرها. وما هي إلاّ سويعات ومع انبلاج الفجر حتى

وجدوا أنفسهم في أرض غير مأهولة والجبال تحيطهم من كلّ الجوانب، وأنزلوهم من الحافلات تحت تهديد السلاح والسير في اتجاه مليء بالمصاعب والألغام، ولم ينفع توسّل وبكاء الأمّهات والأطفال، وبعد مسير يومٍ كامل وجدوا أنفسهم بالقرب من قرية إيرانية واستُقبلوا من قِبل الجنود الإيرانيين.(٦)

وما هي إلاّ أيام قلائل حتى حاك صدّام مؤامرة أخرى وهي مشكلة السفارة الإيرانية...!! وهي لا تختلف عن الحوادث المصطنعة التي كان يخطّط لها أزلامه، انطلقت التظاهرة الاحتجاجيّة من المستنصريّة واتّجهت نحو السفارة الإيرانيّة، حيث كانت الجموع تهتف ضدّ النظام الإيراني، ومعها انطلقت إطلاقات ناريّة باتجاه المتظاهرين من مصادر مختلفة مجهولة، فأدّى الحادث إلى جرح العشرات ونُقلوا إلى المشافي. وفي المساء زارهم صدّام وحلفَ بأغلظ الأيمان بأنّه سينتقم من الإيرانيين ومن عملائهم (يقصد الفيليين)!!..(٧)

واستمرّت الحوادث المفبركة التي كان يحيكها في الظلام، وكان افتعال الأزمات من قِبل أزلامه أمراً سهلاً جدّاً.

كما أنّ ما صدر عن لسان المقبور صدّام من كلمات بحق الكرد الفيليين في ١٩٨١/٢/٢٦، والذي نشرته جريدة الثورة آنذاك عن صدّام قوله: (اجتثّوا هذه الشريحة من أرض العراق لكيلا يدنّسوا تربة العراق، ولا يدنّسوا هواء العراق، ولا يدنّسوا دماء العراق عندما تندمج دماؤهم بدماء العراقيين بالتزاوج ...)، لهو خير دليل على نيّة النظام البعثي في القضاء على هذه الشريحة.

وفي عام (١٩٨٠) لا يمكن أن ينسى العراقيون القرار السيء الصيت المرقّم (٦٦٦)، والذي بموجبه تمّ إسقاط الجنسيّة العراقيّة عن الكرد الفيليين والتي مُنحت لهم بالقانون.(٨)

لقد بلغَ مجموع العراقيين المهجّرين إلى إيران خلال الفترة من ١٩٨٠/٤/٤ لغاية ١٩٩٠/٥/١٩ حوالي مليون فرد، حسب إحصائيات الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر بعد اتّهامهم بالتبعيّة لإيران.(٩)

المحور الثاني : اعتقال التجّار الفيليين ومصادرة أموالهم

اهتمّ الكرد الفيليون بالتجارة والصناعة، وتركّزت التجارة والمهن والأعمال الحرّة بأيديهم في أكثر المدن المدن الجنوبيّة، وخصوصاً في محافظة واسط وميسان وذي قار. وكان سوق الشورجة ببغداد مركزاً رئيسياً لتجارتهم وخاصّة في استيراد وتصدير المواد الغذائيّة كالشاي والسكّر والرز وغيرها...[١٠]والتجار التالية أسماؤهم تعرضوا للاعتقال ومصادرة الأموال على اعتبارهم من التبعية الإيرانية:[١١]

واشتهر بينهم تجّار أمثال الحاج (نوخاس مراد)، الذي كان له الفضل الكبير في تأسيس أوّل مدرسة ابتدائية أهليّة للكرد الفيليين في بغداد عام ١٩٤٦، وقد تبرّع بدارين لاستخدامهما لهذا الغرض.[١٢]

كما اشتهر أيضاً الحاج (أحمد الأحمدي) والملقّب بحاج أحمد الكردي، والذي تبرّع هو الآخر ببناية عند تأسيس الثانويّة الأهليّة الفيليّة عام ١٩٥٨..

واشتهر عددٌ آخر من التجّار الكرد الفيليين البارزين أمثال: الحاج جاسم نريمان وأولاده، والحاج علي جان عزيز وعبد الرحيم الفيلي، والحاج إبراهيم حسين وأولاده، والحاج عبد علي محمد الذي شغل منصب رئيس غرفة تجارة بغداد في بداية الستينات، وغيرهم الكثير.

وفي مجال استيراد وتصدير وصناعة الصابون ومشتقّاته اشتهر الحاج إبراهيم شمة الفيلي، وفي تجارة الأقمشة والذي كان شارع الرشيد مركزاً لهذه التجارة اشتهر الحاج عبد الأمير منصور، ونعمة فتاح، وشقيقه علي فتاح، وإلياس نور محمد، وأنور محمد، والحاج سليمان حسن جمثير وغيرهم.

أمّا بالنسبة لتجارة الحديد والخشب والتي ازدهرت على أيدي الكرد الفيليين في شارع الشيخ عمر ومنطقة السباع وأبو سيفين، فقد اشتهر الكثيرون منهم: محمد علي وإخوانه، وعلي حيدر الفيلي، وإسماعيل كريم، وإسماعيل إبراهيم، وحيدر توفيق، ومحمد رضا علي، وعبد الرزاق الحاج شكر، وحميد الحاج هادي، وعلي أحمد حاتم، وإسكندر جعفر، والحاج ياور جعفر وغيرهم...[١٣]

وفي تجارة الزجاج اشتهر الحاج محمد فرمان، وكان التجّار اليهود في الشورجة مسيطرين على هذه التجارة آنذاك...

وفي المقاولات اشتهرت الشخصيّة البغداديّة الفيليّة المعروفة حافظ القاضي الذي سمّيت ساحة في شارع الرشيد باسمه وإلى يومنا هذا...

كذلك امتاز الكرد الفيليون بتجارة الفواكه والخضر وتجارة الحبوب في أسواق (جميلة والعلاوي)..

كما قام الكرد الفيليون بتأسيس العديد من المعامل الخاصّة بصناعة الأقمشة ومعامل الورق وأكياس النايلون ومعامل السجّاد، ومعامل للصناعات والحِرف اليدويّة والفنيّة وغيرها.

ومن أبرز الصناعيين آنذاك: الحاج فتاح محمد علي، ومالك محمد، وعبد علي الفيلي، ومحمد علي وإخوانه وغيرهم.[١٤]

وفي تجارة التبوغ اشتهر عبد الحسين ملكي، وعباس خان الأنصاري، ومرزا الجابري، وعلي قنبر، ونور الله رسول وغيرهم.

من جانبٍ آخر كان أغلب عمّال (الشورجة والأسواق الأخرى) من الكرد الفيليين، وكان لهم دورٌ متميّز في حركة نقل البضائع والسلع وتحميلها من أعماق تلك الأسواق إلى محطّات ومجمّعات النقل السريع.[١٥]

وكان هؤلاء العمّال يمتازون بأجسام قويّة وقدرات عالية، وتميّزوا بالمثابرة وبالإيمان الراسخ وحبّهم للعمل من أجل الخبز الحلال والابتعاد عن الحرام.

لقد عُرِف الكرد الفيليون بأمانتهم وصدقهم وكرمهم وتعاملهم الإنساني وتواضعهم مع الناس، واتّصفوا بالخُلق الرفيع والسمعة الطيّبة، كما كان لهم دورٌ كبير في تقديم الدعم المالي الذي كانوا يقدّمونه للقوى العاملة الوطنيّة والمرجعيات الدينيّة، فضلاً عن تميّزهم ومواقفهم الوطنيّة والشجاعة والمخلصة للعراق.

- **المحور الثالث : التغييب في السجون والمقابر الجماعيّة**

بعد أن تمّ تهجير العوائل الفيليّة قسراً، قام النظام البعثي بحجز أبنائهم بين الفئات العمريّة (١٥–٤٠) في أقبية سجونه الرهيبة، حيثتمّ توزيع المحتجزين في سجن أبو غريب على قاطع (٧) وملحقة وقاطع (٨)، كلّ قاطع يحتوي على (٢٠) زنزانة مساحة كّل منها بين ٤ و٥ أمتار مربّعة وتحتوي على دورة مياه، ولا توجد فيها نوافذ عدا فتحة صغيرة مفتوحة إلى الخارج، وفي صباح كلّ يوم يتمّ إخراج المحتجزين لمدّة ساعتين إلى الساحة التابعة لقاطعهم، ولم تُسمح الزيارات خلال الأشهر الأولى من الحجز.

في بداية الأمر تمّ إطلاق سراح بعض المحتجزين من المدنيين[١٦] وتمّ تهجيرهم إلى إيران، استمرّت هذه الحالة في تهجير المدنيين حتى حدث الإضراب الذي قام به المحتجزون في سجن أبو غريب، والذي كان سببه احتجاجاً على سوء معاملة أحد المحتجزين وهو (الشهيد حسن حداد رحمة الله عليه)، فقد أُصيبَ هذا الشهيد بمرض في معدته ولم يُسمح له بالذهاب إلى المستشفى للعلاج، حتى توفّي في زنزانته في الساعة السادسة من مساء يوم ١٩٨٠/٤/٣٠.

هذه الحادثة أشعلت الغضب والهيجان لدى بقيّة المحتجزين، فاستطاعوا كسر المواقع الحديديّة في زنزانتهم والخروج إلى ممرّات وساحة السجن، وحصلت مواجهة عنيفة ودمويّة بين حرس السجن والمحتجزين، وطلب المحتجزون مقابلة أحد كبار مسؤولي الحكومة العراقيّة لمعرفة مصيرهم.[١٧]

وفي الساعة الثانية من بعد منتصف الليل هبطت طائرة هليكوبتر وفيها الحرس الجمهوري مدجّجين بالأسلحة ومزوّدين بكاميرات الفيديو، ثمّ ظهر (برزان التكريتي) أخ الرئيس العراقي صدّام حسين، وحاول تهدئة المضربين الهائجين والتفاوض معهم، وقال: (أنا أتفهّم حالتكم ونحن مستعدّون لتحسين ظروف حجزكم وتلبية كافّة طلباتكم عدا شيئين... الأوّل: لا نرسلكم إلى إيران لتلتحقوا بعوائلكم المهجّرة، والثاني... إنّه لا يمكن إطلاق سراحكم داخل العراق في الوقت الحاضر، إطلاق سراحكم متعلّق بنهاية الحرب العراقيّة الإيرانيّة، فسيطلق سراحكم حال انتهاء الحرب، وإنّ هذا القرار اتُخذ من قِبل أعلى سلطة في العراق).

فأجابه المحتجزون: (إنّنا لا نريد شيئاً منكم سوى إطلاق سراحنا وإعادة حرّيتنا؛ لأنّنا لسنا مجرمين ولا متّهمين بأيّة تهمة، فإذا تعتبروننا عراقيين فأطلقوا سراحنا، وإذا تعتبروننا إيرانيين فأرسلونا إلى إيران كي نلتحق بأهلنا. وردّ عليهم برزان التكريتي قائلاً: (هذا طلبٌ مستحيل)، كما قال: (إنّني أرغب بتوضيح نقطة واحدة لكم فقط، وهي: إن أراد أحدكم أن يبقى حيّاً وأن يرى أهله ثانية فعليه السكوت والعودة إلى زنزانته، أمّا الذين لا يرجعون فسيموتون).

وصاح المحتجزون: (إنّ هذا القرار هو قمّة الاضطهاد ونحن نرفضه). ثمّ أمرَ برزان التكريتي حرسه بإرغام المحتجزين بالعودة إلى زنزاناتهم باستخدام القوّة.

نفّذ الحرس الأمر باستخدام الأسلحة الناريّة والغازات المسيلة للدموع، كما تمّ قطع الماء والتيار الكهربائي، انتهى الأمر عند الساعة الخامسة صباحاً عند عودة المحتجزين إلى زنزاناتهم بعد إصابة عددٍ منهم بجروح بليغة وأصبحت حالتهم سيّئة للغاية .[١٨]

- **المحور الرابع : إسقاط الجنسيّة العراقيّة عن الكرد الفيلية**

في ١٩٦٣/٥/٣٠ صدر قانون الجنسيّة الجديد [١٩]، وكان أشدّ وطأة من سابقه، وقد لوحظ أنّه قد صدر بعد ثلاثة أشهر من وقوع انقلاب ٨ شباط، بهدف الانتقام من الكرد الفيليين، عقاباً لهم لرفضهم الانقلاب في ٨ شباط ١٩٦٣ دفاعاً عن ثورة ١٤ تموز وإنجازاتها الوطنيّة في مناطق سكناهم، مثل: (حي الأكراد، ساحة النهضة، باب الشيخ، الكاظميّة). كما تلقّت السجون الآلاف من شبابهم ليساقوا إلى أقبية التعذيب والموت السرّية.

بالنسبة للقانون المذكور آنفاً فقد شدّد من شروط منح الجنسيّة وأعطى لوزير الداخليّة صلاحيات واسعة، ومنها إسقاط الجنسيّة ولأسباب أمنيّة ودون الرجوع للقضاء، إضافة إلى جعل العرب من أبناء الأمّة العربيّة أعلى مرتبة من الكرد الفيليين، إلاّ أنّ الانقلابيين الجدد واصلوا بقراراتهم للتضييق على الكرد الفيليين وحرمانهم من أيّ تغيير في الموقف الرسمي.

ففي ١٩٦٤/٥/١٠ صدر الدستور العراقي المؤقّت في عهد عبد السلام عارف، وقد ضمّ موادّ وخاصّة ما يتعلّق منها بالكرد الفيليين. ففي المواد (٤١، ٧٢) من الدستور أعلاه

(قد اشترطت على كلّ من رئيس الجمهوريّة ورئيس الوزراء ونوّابه والوزراء حين تولّيهم مناصبهم، أن يكونوا عراقيين ومن أبوين عراقيين ينتميان إلى أسرة تسكن العراق منذ عام ١٩٠٠، وكانت تتمتّع بالجنسيّة العثمانيّة، وألاّ يكون متزوّجاً من أجنبيّة، وتعتبر العربيّة التي من أبوين وجدّين عربيين عراقيّة لهذا الغرض).

فهذه الشروط المبيّنة أعلاه ذات تفسيرٍ واضح لا تدع مجالاً للشك، فمعناها حرمان الكرد الفيليين من حقّ المشاركة في الحياة السياسيّة والشؤون العامّة، ومنعهم من تولّي المناصب الحكوميّة الرفيعة. وقد شمل الحظر أيضاً العراقي بصفة أصيلة (حسب مواصفات مشرّعي الدستور) إذا كان متزوّجاً من امرأة فيليّة، ورغم قيام الحكومة في وقتٍ لاحق بتعديل تلك المواد تحت ضغط الشارع العراقي، إلاّ أنّ إجراءها جاء بعد فوات الأوان.[٢٠]

واستمرّ الحال من سيء إلى أسوء بعد وقوع انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، الذي أعاد حزب البعث إلى الحكم مجدّداً، وحيث إنّ منهجه وسياسته لا تعترف بالقوميات والأقلّيات الأخرى، بل يحاول صهرها بالقوميّة العربيّة على تزوير حقائق التاريخ وتزييف وعي الجماهير .[٢١]

- **المحور الخامس : مصادرة الممتلكات والمستمسكات الرسميّة**

لم يكتفِ النظام البعثي البائد بتهجير مئات العوائل قسراً إلى إيران، بل إنّه قام بشن حملة هوجاء على كلّ ما يمتلكون، حيث قام بسلب بيوتهم ومحلاّتهم التجاريّة وأسواقهم ومعاملهم ومكاتبهم، وتوزيعها على شكل هدايا أو بيعها بأثمان زهيدة جدّاً لمنتسبي الأجهزة الأمنية العائدة للسلطة، وتمّ حجز ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، فضلاً عن سياراتهم وودائعهم في البنوك وجميع وثائقهم العراقيّة من شهادات ميلاد وجنسيّة وشهادات الجنسيّة، وجوازات ودفاتر خدمة عسكريّة وعقود زواج وشهادات ووثائق دراسيّة ومستندات ملكيّة العقارات وغيرها، وأخذ نقودهم وحلاهم الذهبيّة.

أمّا الفيليون الذين لم يُهجّروا فقد جعلهم النظام ورقة احتياط يلعب بها في أيّ وقت يشاء، واستمرّ بتشديد الخناق والتضييق على نشاطهم الاقتصادي والتجاري وتجميد أموالهم وممتلكاتهم طيلة أيام الحرب العراقيّة ـ الإيرانيّة، فقد اتّهموهم بأنّهم جواسيس وخونة وعملاء، وبالتالي يشكّلون طابوراً خامساً لإيران، علاوة على عدم استطاعتهم بيع ممتلكاتهم وعقاراتهم؛ لأنّ التشريعات الصداميّة اللاحقة كانت تنصّ على ضرورة إبراز شهادة الجنسيّة في حالات البيع والشراء.

إنّ ما قام به النظام المخلوع من ظلمٍ وجور بحق الكرد الفيليين لم يكن مخالفاً لكلّ الأديان السماويّة والأعراف والمواثيق الدوليّة فحسب، وإنّما كان مناقضاً لأحكام الدستور الذي أصدره النظام في ١٩٧٠/٧/١٦، خاصّة في المادّة (١٦) منه والتي نصّت على ما يلي: (لا تُنزع الملكيّة الخاصّة إلاّ لمقتضيات المصلحة العامّة وفق تعويض عادل حسب الأصول التي يحدّدها القانون)، والمادّة (١٩) منه والتي نصّت على ما يلي: (المواطنون سواسية أمام القانون دون تفريقٍ بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين).

- **المحور السادس : تطليق الزوجات الفيليات بالإكراه**

أصدر النظام البائد قرارات غير إنسانيّة صدرت بحقّ الشعب العراقي منها القرار الذي ينصّ على حرمان العراقيّة المتزوّجة بأجنبي من الخدمة في مؤسّسات الدولة الرسميّة وشبه الرسميّة، [٢٢]فضلاً عن القرار الذي بموجبه يُصرف للزوج المتزوّج من امرأة من التبعيّة الإيرانيّة مبلغ قدره (٤،٠٠٠) ديناراً إذا كان عسكرياً، و(٢،٥٠٠) ديناراً إذا كان مدنيّاً، في حالة طلاقه من زوجته وتهجيرها إلى خارج القطر. ويشترط لمنح المبلغ المشار إليه أعلاه ثبوت حالة الطلاق والتهجير بتأييد من الجهات الرسميّة المختصّة وإجراء عقد زواج جديد من عراقيّة.[٢٣]

وفي عام ١٩٨٢ صدر قرارالذي منع بموجبه المرأة المتزوّجة من غير عراقي من نقل ملكيّة أمواله المنقولة وغير المنقولة إلى زوجها غير العراقي.(٢٤)

وبهذا الصدد أيضاً صدر تعميم سرّي لمدير عام مكتب أمانة القطر (علي حسن المجيد) حول ضوابط الزواج للرفاق الحزبيين ، وبذلك أعطى النظام السابق الحقّ للرجل بتطليق زوجته والتفريق بينهما إذا كانت من أصول إيرانيّة مقابل مبالغ ماليّة (٢٥).

- **المحور السابع : فرض سياسة التعريب**

بالنسبة للكرد الفيليين الذين لم يتمّ تسفيرهم، فقد قامت الدولة بإلغاء جميع إجازات الاستيراد والتصدير العائدة لهم، كما ألغت الوكالات التجاريّة الممنوحة لهم من قِبل المؤسّسات التجاريّة والاستهلاكيّة، بالإضافة إلى حرمانهم من استملاك الأراضي والعقارات، كما تمّ حرمانهم من الدراسات العليا والكلّيات العسكريّة.

وجرى ترحيلهم من مدنهم عبر التهجير القسري إلى وسط وجنوب العراق إلى مدينة الرمادي والسماوة والكوت والحلّة، فيما مُحقت أسماء مدنهم وقراهم وقصباتهم وشُطبت أسماؤهم من سجلاّت النفوس لعام ١٩٥٧، واتّخذ التعريب صفةً رسميّة من خلال توزيع استمارات تصحيح الهويّة التي شملت مدن: (خانقين، مندلي، جلولاء، السعديّة، بدرة، الكميت) وغيرها، وما القرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٠١ سوى وسيلة من شأنها أن تدفع العراقيين لتغيير قوميّاتهم فقط لأجل التمكّن من الحصول على مباركة النظام.(٢٦)

الخاتمة :

توصلت الدراسة الخاصة بقمع النظام البعثي العراقي واستهدافه للكرد الفيلية إلى النتائج التالية

١. الاستهداف الممنهج : كانت هذه السياسات جزءًا من جهود الحكومة للقضاء على أي تهديد محتمل لسلطتها.
٢. تعرض الكرد الفيلية لعمليات تهجير قسرية واسعة النطاق، حيث أجبر العديد منهم على مغادرة منازلهم وأراضيهم والانتقال إلى مناطق أخرى أو حتى خارج العراق.
٣. ان اعتقال العديد من الكرد الفيلية وتعذيبهم بوحشية يعتبر جزءًا من جهود النظام لترهيب المجتمع والسيطرة عليه.

٤. مصادرة ممتلكات الكرد الفيلية، بما في ذلك الأراضي والمنازل والأموال، دون أي تعويض ، كانت هذه السياسة تهدف إلى إضعاف المجتمع اقتصاديًا وزيادة تبعيتهم للنظام.

٥. سعى النظام البعثي إلى قمع الهوية الثقافية للكرد الفيلية من خلال منع استخدام لغتهم الأم والتعبير عن ثقافتهم وتقاليدهم.

٦. تسببت هذه السياسات في تفكك العديد من الأسر والمجتمعات الكردية الفيلية، وأدت إلى تدهور كبير في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجموعة.

٧. على الرغم من القمع الشديد، استمر العديد من الكرد الفيلية في مقاومة النظام والعمل على الحفاظ على هويتهم وثقافتهم.

هذه النتائج تسلط الضوء على جزء مظلم من تاريخ العراق وتظهر مدى قسوة النظام البعثي في تعامله مع مكونات المجتمع المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع:

( ) مؤيد السعيد، جرائم حزب البعث–جرائم ضد الإنسانية، دار الوارث للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢٠م، ص١٢٤.

( ) محمد الامين زكي بك، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، تقديم: كمال مظهر احمد ، ترجمة: محمد علي عوني ،دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٨٠.

( ) زكي جعفر العلو ي ، الكُرد الفيليون عراقيون بلا هوية ، انتشارات مخطوط ، قم ،٢٠٢٣ ،ص٢٢٩.

( ) احمد ناصر الفيلي واخرون ، الفيليون...الانتماء والمحنة جريمة تهجير الكورد الفيليين ،سلسلة إصدارات الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، بغداد ،٢٠١٤م ،ص١٧٢.

( ) فيلي ، كي لا ننسى ...سمير مير غلام ، تنوع نيوز ،٢٠٢٠/٧/١٧ ، . https:// tanawue.com/html

( )علي جزيري، الكرد وكردستان، مطبعة جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠١٧,ص١٩١.

( ) مؤيد السعيد، المصدر السابق ،ص١٢٦.

( ) وثائق دار الشهداء، الوثيقة رقم ١٣٠٣٨، صادرة عن: مديرية أمن محافظة بغداد، بتاريخ ١٧،٣،١٩٨٢.

( ) مؤيد السعيد، المصدر نفسه ،ص١٢٦.

( ) جلال سلمان الجصاني ،المسيرة الدامية للكرد الفيلية ،مكتبة الثقافة ،بغداد ،٢٠١٠ ،ص١٤٠.وايضاً ؛ نجم سلمان مهدي الفيلي ،الفيليون ، دار ئاراس للطباعة والنشر ،ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص
( ) عبد الجليل فيلي, (اللور) الكورد الفيلييون في الماضي والحاضر ,مالمو،١٩٩٩م ، ص١٠٢.
( ) محمد سعيد الطريحي، الشيعة الأكراد الكورد فيلية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق ، ٢٠١٣ م، ص٦٤٥.
( ) وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ، كتاب مديرية الامن العامة المرقّم (٧٣) الصادر في ١٩٨٠.
( ) وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ، كناب مديرية الامن العامة المرقّم (١٣٧) الصادر في ١٩٨٠
( ) وثائق مؤسسة الشهداء العراقية , كتاب الامن العامة ،المرقم (١٦٢) الصادر في ١٩٨١.
( ) وثائق مؤسسة الشهداء، كتاب كتاب وزارة الداخلية العراقي ذو العدد(٤٣) لسنة ١٩٦٣.
( ) فرهاد إبراهيم,الطائفية والسياسة في العالم العربي , مكتبة مدبولي ,سوريا ١٩٩٦, ص ٣٥٩.
( ) نجم سلمان مهدي ,من هم الفيليون ,دار الشمس للنشر ,ستوكهولم , السويد , ٢٠٠١ ,ص٥٨.
( ) وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ، قرار مجلس قيادة الثورة المرقّم (١٥٠) والصادر في ١٩٨٠/١/٢٨،
( ) وثائق مؤسسة الشهداء العراقية , قرار مجلس قيادة الثورة المرقّم (٤٧٤) الصادر في ١٩٨١/٤/١٥،
( ) وثائق مؤسسة الشهداء العراقية , قرار مجلس قيادة الثورة رقم(١٦١٠)، ١٩٨٢م.
( ) وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ، كتاب حزب البعث العربي الاشتراكي ذو العدد ٣/٣٣١٣٨ في ١٩٨٣/١١/١٤.
( ) وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ' قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٩٩) لسنة ٢٠٠١.

الهوامش:

(١) مؤيد السعيد، جرائم حزب البعث–جرائم ضد الإنسانية، دار الوارث للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢٠م، ص١٢٤.

(٢) محمد الامين زكي بك، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن، تقديم: كمال مظهر احمد ، ترجمة: محمد علي عوني ،دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٨٠.

(٣) زكي جعفر العلو ي ، الكُرد الفيليون عراقيون بلا هوية ، انتشارات مخطوط ، قم ،٢٠٢٣ ،ص٢٢٩.

(٤) احمد ناصر الفيلي واخرون ، الفيليون...الانتماء والمحنة جريمة تهجير الكورد الفيليين ،سلسلة إصدارات الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، بغداد ،٢٠١٤م ،ص١٧٢.

(٥) فيلي ، كي لا ننسى ...سمير مير غلام ، تنوع نيوز ،٢٠٢٠/٧/١٧ ، https:// tanawue.com/html.

[٦]علي جزيري، الكرد وكردستان، مطبعة جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠١٧,ص١٩١.

[٧]علي جزيري، المصدر السابق ،ص١٩٥.

[٨] وثائق مؤسسة الشهداء العراقية، صحيفة الوقائع الرسمية العراقية، بغداد، ع ٢٧٧٦، ١٩٨٠/١٠/٦

[٩] مؤيد السعيد، المصدر السابق ، ص١٢٥.

[١٠] مؤيد السعيد، المصدر السابق ،ص١٢٦.

[١١] وثائق دار الشهداء، الوثيقة رقم ١٣٠٣٨، صادرة عن: مديرية أمن محافظة بغداد، بتاريخ ١٧،٣،١٩٨٢.

[١٢] مؤيد السعيد، المصدر نفسه ،ص١٢٦.

[١٣] جلال سلمان الجصاني ،المسيرة الدامية للكرد الفيلية ،مكتبة الثقافة ،بغداد ،٢٠١٠ ،ص١٤٠.وايضاً ؛ نجم سلمان مهدي الفيلي ،الفيليون ، دار ئاراس للطباعة والنشر ،ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص

[١٤] عبد الجليل فيلي, (اللور) الكورد الفيلييون في الماضي والحاضر ,مالمو،١٩٩٩م ، ص١٠٢.

[١٥] محمد سعيد الطريحي، الشيعة الأكراد الكورد فيلية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق ، ٢٠١٣ م، ص٦٤٥.

[١٦] وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ، كتاب مديرية الامن العامة المرقّم (٧٣) الصادر في ١٩٨٠.

[١٧] وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ، كناب مديرية الامن العامة المرقّم (١٣٧) الصادر في ١٩٨٠

[١٨] وثائق مؤسسة الشهداء العراقية , كتاب الامن العامة ،المرقم (١٦٢) الصادر في ١٩٨١.

[١٩] وثائق مؤسسة الشهداء، كتاب كتاب وزارة الداخلية العراقي ذو العدد(٤٣) لسنة ١٩٦٣.

[٢٠] فرهاد إبراهيم,الطائفية والسياسة في العالم العربي , مكتبة مدبولي ,سوريا ١٩٩٦, ص ٣٥٩.

[٢١] نجم سلمان مهدي ,من هم الفيليون ,دار الشمس للنشر ,ستوكهولم , السويد , ٢٠٠١ ,ص.٥٨

[٢٢] وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ، قرار مجلس قيادة الثورة المرقّم (١٥٠) والصادر في ١٩٨٠/١/٢٨،

[٢٣] وثائق مؤسسة الشهداء العراقية , قرار مجلس قيادة الثورة المرقّم (٤٧٤) الصادر في ١٩٨١/٤/١٥،

[٢٤] وثائق مؤسسة الشهداء العراقية , قرار مجلس قيادة الثورة رقم(١٦١٠)، ١٩٨٢م.

[٢٥] وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ، كتاب حزب البعث العربي الاشتراكي ذو العدد ٣/٣٣١٣٨ في ١٩٨٣/١١/١٤.

[٢٦] وثائق مؤسسة الشهداء العراقية ' قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٩٩) لسنة ٢٠٠١.